اعادة تشكيل المؤسسات السياسية في عصر التحول الرقمي: التحديات الحوكمة والشرعية

م.م. ياسمين احمد رشيد
الجامعة التقنية الوسطى / المعهد الطبي التقني / المنصور

Reshaping Political Institutions in the Era of Digital Transformation: Challenges of Governance and Legitimacy

Assistant Lecturer. Yasmeen Ahmed Rashid
Middle Technical University / Al-Mansour Technical Medical Institute

المستخلص: تسعى المؤسسات السياسية في بيئة رقمية متسارعة إلى تطوير بنيتها التنظيمية كي تكون قادرة على استيعاب التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، والمنصات التشاركية، ويهدف هذا التطوير إلى تحسين عملية اتخاذ القرار عبر تحليل البيانات بشكل آني، مما يمكّن الحكومات من فهم احتياجات المواطنين وتوقع المشكلات قبل وقوعها، كما تعمل المؤسسات السياسية على بناء قنوات اتصال تفاعلية عبر الوسائط الرقمية لتسهيل وصول المعلومات وزيادة انفتاح الحكومة، وفي الوقت ذاته، أصبحت الشفافية الرقمية هدفًا استراتيجيًا يعزز من ثقة المواطن ويقلل من الفجوة بين المجتمع وصناع القرار، غير أن هذه الأهداف لا تتحقق تلقائيًا، إذ تتطلب بيئة تشريعية مناسبة، وبنية تكنولوجية متطورة، وكوادر بشرية مؤهلة، وهو ما يشكّل تحديًا حقيقيًا للكثير من الدول.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات السياسية، التحول الرقمي، الحوكمة، الشرعية، التحديات، الأمن السيبراني.

Abstract: Political institutions in a rapidly evolving digital environment seek to develop their organizational structures to accommodate modern technologies such as artificial intelligence, big data, cloud computing, and participatory platforms. This development aims to improve

decision-making processes through real-time data analysis, enabling governments to understand citizens' needs and anticipate problems before they occur. Political institutions also work to build interactive communication channels through digital media to facilitate access to information and enhance governmental openness. At the same time, digital transparency has become a strategic objective that strengthens citizen trust and reduces the gap between society and decision-makers. However, these goals are not achieved automatically, as they require an appropriate legislative environment, advanced technological infrastructure, and qualified human resources—factors that represent real challenges for many countries.

Keywords: Political institutions, digital transformation, governance, legitimacy, challenges, cybersecurity.

المقدمة

أما تحديات الحوكمة التي تواجه المؤسسات السياسية في مرحلة إعادة التشكل الرقمي فهي متعددة ومتشابكة، فالنظم التقليدية للحوكمة غالبًا ما تكون بطيئة الحركة وغير قادرة على الاستجابة للسرعة التي تفرضها التكنولوجيا الرقمية، وتبرز إشكالية الأمن السيبراني باعتبارها أحد أخطر التحديات؛ حيث إن اعتماد المؤسسات على البيانات الرقمية يعرّضها لمخاطر الاختراق والتلاعب وسرقة المعلومات، مما قد يؤثر على استمرارية خدمات الدولة ومصداقية قراراتها، كما تواجه الحوكمة الرقمية تحديًا في موازنة مركزية القرار مع الحاجة إلى اللامركزية الرقمية، والتي تسمح للمواطن بالمشاركة المباشرة والتعبير عن رأيه دون المرور بهياكل بيروقراطية، وقد يؤدي ضعف القدرة على إدارة هذه اللامركزية إلى فوضى معلوماتية أو إلى

انتشار خطاب التحريض والتضليل، وعلى صعيد آخر، تمثل الفجوة الرقمية بين فئات المجتمع تحديًا رئيسيًا؛ فإعادة تشكيل المؤسسات لتصبح رقمية قد تُقصي شرائح من المواطنين غير القادرين على التعامل مع التكنولوجيا، مما يقلل من شمولية العملية السياسية ويضعف من عدالة الوصول إلى الخدمات.

إضافة إلى ذلك، تواجه الشرعية السياسية في عصر التحول الرقمي إشكالات جديدة لم تكن موجودة في السابق، فالشرعية التي كانت تستند إلى الثقة التقليدية والرضا الشعبي الناتج عن الأداء الحكومي أصبحت اليوم مرتبطة بقدرة المؤسسات على إدارة الفضاء الرقمي بنجاح، إذ تتأثر صورة الحكومة وثقة المواطن بمدى توفر المعلومات، ودقة البيانات، وشفافية القرارات، وسرعة الاستجابة للأزمة، كما أن الانتشار السريع لوسائل التواصل الاجتماعي جعل الحكومات عرضة للمساءلة الفورية؛ فخطأ صغير قد يتحول إلى أزمة تهدد شرعية المؤسسة، وباتت الروايات الرقمية والمعلومات المتدفقة تصنع جزءًا من الشرعية وتوجه الرأي العام، مما يفرض على المؤسسات السياسية ضرورة تطوير مهارات جديدة في إدارة الاتصال السياسي ومكافحة الأخبار المضللة، كذلك، إن اعتماد الحكومات على الأنظمة الرقمية لا يكفي لبناء الشرعية، بل يجب أن يكون التحول الرقمي جزءًا من مشروع إصلاحي أكبر يعزز العدالة الاجتماعية ويحسن جودة الخدمات.

ومن أبرز الإشكالات المرتبطة بالشرعية في مرحلة إعادة تشكل المؤسسات السياسية هو تضارب التصورات بين المواطنين والمؤسسات بشأن دور التكنولوجيا في الحكم، فبينما ترى المؤسسات السياسية أن التحول الرقمي وسيلة لتسهيل الإدارة وتحسين الكفاءة، يخشى بعض المواطنين من أن التكنولوجيا قد تكون أداة للسيطرة أو المراقبة، خاصة مع التوسع في جمع البيانات، وهذا يؤدي إلى صراع ضمني بين الحاجة إلى الرقمنة وتحقيق الأمن من جهة، وضمان حقوق الخصوصية من جهة أخرى، كما قد تتعرض الشرعية للاهتزاز بسبب عدم تكافؤ توزيع التكنولوجيا داخل المجتمع؛ فالجماعات الأكثر قدرة على الوصول إلى الإنترنت

والمعلومات تشعر بتمثيل أكبر، بينما يشعر الآخرون بالتهميش الأمر الذي يعمّق فجوة الثقة بين الدولة والمجتمع.

أولاً: أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من كونه يتناول واحدة من أكثر القضايا إلحاحًا في الأنظمة السياسية المعاصرة، وهي كيفية تأقلم المؤسسات السياسية مع التحول الرقمي المتسارع، فالتكنولوجيا لم تعد مجرد أداة مساعدة، بل أصبحت عنصرًا مؤثرًا في شرعية وفاعلية القرار السياسي، كما تظهر أهمية البحث في كشفه التحديات البنيوية والتنظيمية التي تواجه الحوكمة الرقمية، بما في ذلك قضايا الأمن السيبراني، والشفافية، وحماية البيانات، والمشاركة المجتمعية، وهي عناصر جوهرية لاستقرار الأنظمة السياسية، ويُسهم البحث في تقديم رؤية علمية تساعد صناع القرار على إدراك المخاطر والفرص التي يولدها التحول الرقمي، مما يجعله ذا قيمة أكاديمية ومؤسسية على حد سواء.

ثانيًا: أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الغايات، أهمها:

1. تحليل التحولات البنيوية التي تتعرض لها المؤسسات السياسية في ظل الثورة الرقمية.
2. توضيح طبيعة التحديات التي تواجه الحوكمة الرقمية وأثرها على فاعلية المؤسسات.
3. دراسة تأثير التحول الرقمي على شرعية المؤسسات السياسية وثقة المواطن.

ثالثًا: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل المركزي الآتي: إلى أي مدى استطاعت المؤسسات السياسية مواكبة التحول الرقمي، وما هي التحديات التي يفرضها ذلك على الحوكمة والشرعية السياسية؟

كذلك هل تمتلك المؤسسات السياسية البنية التكنولوجية اللازمة للتحول الرقمي؟ هل تستطيع الأنظمة التقليدية للحوكمة استيعاب المتغيرات الرقمية؟ وكيف يؤثر الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا في شرعية المؤسسات وصورة الحكومة لدى المواطنين؟

رابعًا: فرضية البحث

يتناول البحث الفرضية التالية إن إعادة تشكيل المؤسسات السياسية في عصر التحول الرقمي ضرورة حتمية لرفع كفاءة الحوكمة وتعزيز الشرعية السياسية، لكن هذه العملية تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالبنية التكنولوجية، والإطار التشريعي، والأمن السيبراني، وثقة المواطنين.

خامسًا: منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال:

1. وصف الظاهرة السياسية المرتبطة بالتحول الرقمي.
2. تحليل علاقة التكنولوجيا بمفاهيم الحوكمة والشرعية.
3. الاستفادة من الأدبيات والدراسات السابقة لتفسير التغيرات التي تشهدها المؤسسات السياسية.

سادسًا: حدود البحث

1. الحدود الزمانية: يتناول البحث التطورات التي ظهرت خلال العقد الأخير (2015–2025)، حيث شهدت هذه الفترة تسارعًا كبيرًا في الرقمنة الحكومية.
2. الحدود المكانية: يركز بشكل عام على المؤسسات السياسية في العراق وبعض الدول النامية والمتقدمة، مع الإشارة إلى بعض التجارب النموذجية عند الحاجة.

سابعًا: هيكلية البحث

لاحاطة الموضوع سيتم تقسيم الدراسة الى ثلاث مباحث وكالاتي:-

المبحث الأول: التحول الرقمي وإعادة تشكيل المؤسسات السياسية

- المطلب الأول :مفهوم التحول الرقمي وأثره في البنى السياسية
- المطلب الثاني :إعادة تشكيل المؤسسات السياسية ودوافع التغيير الرقمي.

المبحث الثاني: تحديات الحوكمة في البيئة الرقمية

- المطلب الأول :التحديات التكنولوجية والتنظيمية في الحوكمة الرقمية.
- المطلب الثاني :الأمن السيبراني وتحديات الشفافية والمساءلة.

المبحث الثالث: الشرعية السياسية في عصر الرقمنة

- المطلب الأول :أثر الرقمية على شرعية المؤسسات السياسية وثقة المواطن.
- المطلب الثاني :فرص تعزيز الشرعية من خلال التحول الرقمي والإصلاح الإداري.

المبحث الاول

التحول الرقمي وإعادة تشكيل المؤسسات السياسية

في هذا المبحث سنتطرق الى التحول الرقمي وأهم الأدوات المستخدمة لتحقيقها، وذلك من خلال مطلبين، الأول يبحث في مفهوم التحول الرقمي واثره في البنى السياسية ويتناول المطلب الثاني: إعادة تشكيل المؤسسات السياسية ودوافع التغيير الرقمي.

المطلب الأول

مفهوم التحول الرقمي وأثره في البنى السياسية

كانت الدبلوماسية بدائية للغاية في أيام الإغريق الأولى، فقد كان ما يُعرف اليوم بالدبلوماسي يسمى بالمنادي (Herald) وكانت من مهامه تمثيل دولة المدينة (City State) وإدارة شؤون القصر الملكي والمحافظة على النظام في الاجتماعات، ولم تكن مؤهلاته تتعدى الذاكرة القوية والصوت الجهوري[1].

ومع تشعب مصالح المدن الإغريقية، لم تعد وظيفة المنادي وراثية، ولم تعد المؤهلات السابقة تكفي، فقد أصبحت البلاغة وحسن الخطاب مؤهلات ضرورية، وأصبح سفراء دويلات المدن يختارون من بين أبرع الخطباء والمحامين ليقوموا بدورهم في التصدي بالحجة، في المناقشات العلنية، لنظرائهم من المدن الأخرى، ولارتكاز هذا النظام الدبلوماسي الوليد على الخطابة والمراوغة في الكلام والإطناب فيه، لم ينجح كثيراً في أداء مهمته، إذ أصبح الترصد للطرف الآخر ومحاولة الإيقاع به لأي هفوة كلامية هدفاً في حد ذاته، مما شغل السفراء عن مهمة

[1] نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1994، ص27– 28.

تطوير مصالح المدن التي يمثلونها وحمايتها، ولكن يحسب للإغريق أنهم أسسوا نواة الأفكار الدبلوماسية وتقاليدها، بخاصة نظام الحصانة الدبلوماسية[1]

أما الرومان فقد أدى تفوقهم العسكري إلى فرض إرادتهم على المهزومين، عن طريق تطوير نظام المعاهدات وكيفية عقدها، ثم الالتزام بها واحترامها وهنا تكمن إضافتهم للنظرية الدبلوماسية، فقد طوروا مفهوم إبرام العقود والمعاهدات واحترامها بعدم خرقها، على الرغم من أنهم كانوا في الغالب الأعم، الطرف الأقوى الفارض للاتفاق أصلاً وبالتالي القادر على خرقه ولم يكن مفهوم "التفاوض بالمعنى الحديث، قد دخل بعد في قاموس التعامل الدبلوماسي فقد كان الرومان يخيرون من يدخل معهم في نزاع بين أمرين، إما القبول بمشروع معاهدة في موضوع النزاع، وإما الرفض (ويعني الحرب) وهذا التعنت الروماني أدى إلى فشل دبلوماسيتهم ولكن على الرغم من هذا الفشل للدبلوماسية الرومانية فإنه يحسب لها الإسهام في تطوير فكرة " قدسية المعاهدات[2].

أما البيزنطيون فقد دفعهم ضعفهم إلى التفاوض، الذي أعرض عنه الرومان لقوتهم، وقد حذقوا فنون التفاوض للمحافظة على كيانهم وملكهم، وبذلك استطاعوا أن يستعيضوا عن النقص في السلاح والعتاد، فبالتفاوض والإقناع حموا مصالحهم وأمنوا شر الشعوب المحيطة بهم، والمتوثبة دوماً لغزو أراضيهم، ولتحقيق مصالحهم لجأوا إلى تأليب الأطراف الطامعة في أراضيهم بعضها على بعض، بإقناعها بأن مصلحة طرف ما تكمن في معاداة الطرف الآخر ومصادقة الإمبراطور البيزنطي، وتحقيق هذه النتيجة كان يتطلب مفاوضين بارعين متمرسين، وكان يتطلب جهازاً دقيقاً لجمع المعلومات، ومعرفة ما يجول بخاطر الأعداء، وتقصي أخبار اتصالاتهم وتقاربهم واحتمالات تحالفهم، لتفادى الخطر قبل وقوعه[3]

---

(1) حيدر بن صادق، "العلاقات الدولية والاتصالات عبر الأقمار الصناعية: نحو فهم جديد للدبلوماسية في عصر المعلومات"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية - الإمارات العربية المتحدة. الجامعة (11)، العدد1، (1995)، ص1-11.

(2) هارولد نيكولسون، الدبلوماسية، مطبعة جامعة أكسفورد، لندن، 1969، ص9.

(3) روتر، الفن الدبلوماسي، سيجويك، لندن، 1965، ص11.

ويحسب للبيزنطيين أنهم أدخلوا نظام السفارة الدائمة، وأضافوا لمهام السفير جمع المعلومات ودراستها وتحليلها، وتقصي اتجاهات الأعداء وكتابة تقارير دقيقة عنهم، كما يحسب لهم، نتيجة لما سبق، ظهور الدبلوماسي المحترف[1].

أما دويلات المدن الإيطالية، فقد أخذت الفن الدبلوماسي من البيزنطيين ونقلته إلى بقية أنحاء أوربا، ومثلت البندقية دبلوماسياً في بقية المدن الإيطالية، ثم مثلت في فرنسا وإسبانيا وإنجلترا وأنحاء أخرى من أوربا، ولذلك فالبعض يؤرخ لبداية الدبلوماسية الحديثة بازدهار النشاط الدبلوماسي لدويلات المدن الإيطالية، في القرن الخامس عشر الميلادي[2] فقد أنشأت البندقية جهازاً دبلوماسياً دقيقاً، تميز بحسن التنظيم والدقة في جمع المعلومات، وحفظ الوثائق وتصنيفها، وحسن الإعداد للتقارير والرسائل، ووضعت اللوائح والضوابط التي، تحكم تعيين السفراء ومراقبة تصرفاتهم ومدة خدمتهم، وقد أضاف قيام الدولة العثمانية حافزاً قوياً لتطوير العمل الدبلوماسي في البندقية، بعد أن سقطت القسطنطينية في يد الدولة العثمانية عام 1453، إذ وجدت البندقية نفسها مضطرة للتوجه إلى بقية أنحاء أوربا المسيحية مثلها لتوسيع علاقاتها، وحماية مصالحها معها من جهة، ولتأسيس علاقات تجارية مع قوة جديدة غير مسيحية، هي الإمبراطورية العثمانية، وهنا يجدر أن نشير إلى أن الفاتيكان أرسلت أول سفير لها إلى الدولة العثمانية عام 1500 وبحلول القرن السادس عشر أصبح وجود البعثات الدبلوماسية الدائمة في العواصم الأوربية مشهداً مألوفاً ومعروفاً[3].

أما العرب فقد عرفوا كلمة "سفارة " قبل الإسلام، وقد استعملت هذه الكلمة في تمثيل القبيلة لدى القبائل الأخرى، للتفاوض وحل المنازعات وعقد الصلح بعد الحرب، وبمجيء الإسلام توحدت القبائل العربية في دولة واحدة أصبحت تنافس الفرس والروم، وكانت الدبلوماسية إحدى سبل المنافسة ثم انتقل العرب من الدبلوماسية القبلية إلى الدبلوماسية الدولية، إذ خلق قيام الدولة الجديدة اهتمامات سياسية واجتماعية جديدة، ففي العهد النبوي كانت الأولوية لنشر الدين

[1] ناظم عبد الواحد جاسور، موسوعة علم السياسة، الاردن، دار مجدلاوي، 2004، ص220.
[2] عدنان البكري، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص24
[3] جورج بول، الدبلوماسية من أجل عالم مزدحم، براون وشركاه، بوسطن: ليتل، 1976، ص102.

الجديد، تارة بالدعوة وتارة بالحرب وفي الحالتين كانت هناك حاجة لمبعوثين ذوي مهارات خاصة، ففي حالة السلم تعّين بلاغة المبعوث وحسن جداله في إقناع المرسل إليه، كما حدث مع النجاشي ملك الحبشة وفي حالة الحرب تعين القدرة على التفاوض على عقد اتفاقيات الصلح والهدنة وتبادل الأسرى، و ماشابه ذلك[1]

ونتناول هنا بإيجاز بعض وظائف الدبلوماسية التقليدية، التي تشمل وظائفها في الوقت الراهن إضافة لمجموعة أخرى من الوظائف، أما الوظائف الأخرى الإضافية – أو ما طرأ على الدبلوماسية من تغير وإضافة في الوظائف – فسوف نتناولها في موضع آخر، وأهم وظائف الدبلوماسية التقليدية، كما وردت فى اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 هي[2] :

1- **وظيفة التمثيل:** ويُعنى بها قيام الدبلوماسي بتقمص الدور الرسمي لدولته، مما يقضي بتبليغ وجهات النظر الرسمية للدولة التي يمثلها إلى حكومة الدولة الممثل فيها، وهذا الدور يخول له أيضاً إجراء الاتصالات الرسمية وغير الرسمية (على المستوى الشعبي) في الدولة المضيفة، بهدف تحقيق مصلحة دولته.

2- **وظيفة التفاوض:** وقد أصبحت هذه الوظيفة من أهم الوظائف المنوطة بالدبلوماسي، ويمكن تعريف التفاوض بأنه فن التحاور والتفاعل بهدف التوصل إلى نقاط للتلاقي تؤدي إلى اتفاق، أو تسوية، أو هدنة، أو صلح بما يحقق بدوره مصلحة مشتركة بين طرفين متنافسين أو متنازعين، وكثيراً ما يظن أن التفاوض هو الوظيفة الوحيدة للدبلوماسيين، لغلبة الأسلوب التفاوضي على العمل الدبلوماسي بخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين.

3- وظيفة جمع المعلومات وإعداد التقارير، ويمكن تقسيم مهامها إلى الآتي:

[1] عدنان البكري، المصدر السابق، ص29

[2] نقلاً عن: ريتشارد نوملين، بداية الدبلوماسية، كتاب مترجم، المكتبة الفلسفية، نيويورك، ١٩٥٠، ص١٧.

أ. جمع المعلومات عن الدولة المضيفة: وقد نصت اتفاقية فيينا لعام 1961 على أنه يجوز للدبلوماسي " التحقق بكل الوسائل المشروعة من الظروف والتطورات الجارية في الدولة المضيفة[1]، وعبارة "الوسائل المشروعة " تعني تجنب كل ما من شأنه أن يمس المبادئ الأخلاقية العامة، مثل التجسس الذي يعد وسيلة غير مشروعة، وعلى الرغم من شيوع ممارسته تحت غطاء العمل الدبلوماسي، فإنه من حيث المبدأ لا يجوز للدبلوماسي العمل كوكيل مخابرات[2].

ب. تحليل المعلومات وتقويمها: وهذه الوظيفة تميز عمل الدبلوماسي عن عمل الجاسوس الذي يرسل المعلومات والبيانات غالباً كما هي إلى رؤسائه لتحليلها وتقويمها، وهذه الوظيفة تتطلب قدرات تحليلية ونقدية عالية لدى الدبلوماسي، لكي يستطيع أن ينفذ من سؤال إلى سؤال ؛ ماذا حدث؟ وكيف حدث ؟ ولماذا حدث؟ كل ذلك يتطلب نفاذا في الرؤية وقدرة على الاستقراء والاستنتاج، والربط بين الموضوعات والأحداث والظواهر، مما لا يتوافر لدى المراقب العادي[3].

ج. تقويم السياسة الخارجية للدولة التي يمثلها الدبلوماسي: وذلك برصد مدى نجاح هذه السياسة أو فشلها في تحقيق الأهداف المرسومة لها، وردود فعل الدولة المضيفة عليها[4].

المطلب الثاني

إعادة تشكيل المؤسسات السياسية ودوافع التغيير الرقمي

إن الدبلوماسية بشكل عام هي غرفة المحرّكات للعلاقات الدولية، والطريقة الراسخة التي تحدّد بها الدول أهداف سياستها الخارجية، وتنسّق جهودها للتأثير في قرارات وسلوكيات الحكومات

(1) يوسف الحسن، نحو دبلوماسية عربية معاصرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص72.
(2) حسن الحسن، التفاوض والعلاقات العامة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993، ص40.
(3) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، القاهرة، دار النهضة العربية، 1998، ص11.
(4) جيمس ماكامي، سلوك الدبلوماسية الجديدة، نيويورك هاربر ورو، 1964، ص7.

والشعوب الأجنبية من خلال الحوار والمفاوضات وغيرها؛ من أجل الحفاظ على السلام، وتطوير النوايا الحسنة تجاه الدول والشعوب؛ لضمان تعاونها أو عدم حيادها[1].

وبالنظر إلى التحول الرقمي لا يوجد تعريف محدد لها بين الباحثين، لما يتمتع به المصطلح من مرونة وتطوّر سريع، مع التراكم الأسي للمعلومات والبيانات الحالية، فوفقا ل"مانور وسيجف" تشير التحول الرقمي بشكل مركز إلى الاستخدام المتزايد لمنصات الإعلام الاجتماعي من الدولة؛ لتحقيق سياستها الخارجية، وإدارة سمعتها وصورتها بشكل يستبق أي تشويش أو يتصدى له، وقد وضع الباحثان التحول الرقمي في مستويين: وزارة الخارجية، والسفارات التابعة لها حول العالم، ويعتمد ذلك على قدرة الدولة تصميم الرسائل السياسية الخارجية بما يتوافق مع تاريخ الجمهور وثقافته وقيمه وتقاليده الموجّهة إليها الرسائل، وسنرى لاحقا في الدراسة كيف نجح الاحتلال الإسرائيلي في إنشاء صفحات تواصل اجتماعي ناطقة بلغة الدولة الموجهة إليها تلك الصفحات[2].

أما "لويس" فقد عرف التحول الرقمي بأنها استخدام أدوات الاتصال الرقمية بواسطة الدبلوماسيين للتواصل مع بعضهم ومع عامة الناس[3] ، في حين عرّفها "بوتر" بأنها الممارسات الدبلوماسية من خلال التقنيات الرقمية والشبكات، بما فيها الإنترنت والأجهزة المحمولة وقنوات التواصل الاجتماعي[4]، وقد عرفها "هانسون" ببساطة بأنها استخدام الإنترنت وتقنيات الاتصالات المعلوماتية الجديدة للمساعدة في تنفيذ الأهداف الدبلوماسية[5].

---

[1] كوهين، ريمون، وضع الدراسات الدبلوماسية على الخريطة..دبلوماسي، نشرة برنامج الدراسات. ليستر: مركز الدراسات الدبلوماسية، 1998، ص2.

[2] مانور وايلان وإلعاد سيغف، صورة شخصية لأمريكا: كيف تصور الولايات المتحدة نفسها على حساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي، الدبلوماسية الرقمية: النظرية والتطبيق، نيويورك، نيويورك: روتليدج، 2015، ص89.

[3] لويس، ديف. (2014). الدبلوماسية الرقمية تم الاسترجاع من: https://www..4 /gatewayhouse.in/digital-diplomacy-2

[4] بوتر، إيفان، الدبلوماسية السيبرانية: إدارة السياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين. أونتاريو: مطبعة ماكجيل كوين، 2002، ص54.

[5] هانسون، فيرغوس، مخبأة ومباشرة: eDiplomacy@State، السياسة الخارجية.6 سلسلة الأوراق رقم 30، واشنطن العاصمة: معهد بروكينغز، 2012، ص41.

ورأى "**هانسون" التحول الرقمي** بوصفها مصطلحًا جديدا أنها استخدام الإنترنت وتقنيات الاتصال والمعلومات للمساعدة في تحقيق الأهداف الدبلوماسية، أما " أديسينا" فأشارت في مقالتها المحكمة بعنوان: "السياسة الخارجية في عصر التحول الرقمي" إلى أن التحول الرقمي أحد العوامل الرئيسة التي أثرت في الدبلوماسية في هذا العصر، لما أحدثته ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من تأثير في طريقة التواصل مع الجماهير وتبادل المعلومات، بحيث أدت إلى تغيرات جوهرية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أنحاء العالم[1].

وقد عرفها البعض على إنها أحد فروع الدبلوماسية العامة، التي تهدف إلى التواصل مع قطاعات واسعة من المجتمع فى الدول الأجنبية بدلا من النُّخب السياسية عبر الاستخدام الواسع النطاق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك وسائل الإعلام الجديدة والشبكات الاجتماعية والمدونات والمنصات والوسائط الأخرى على الإنترنت[2].

ومن جانبها، تُعرف الخارجية البريطانية التحول الرقمي بأنها, حل مشكلات السياسة الخارجية باستخدام الإنترنت ، وذلك عبر توسيع نطاق الوصول والتواصل مباشرة مع المجتمع المدنى والحكومات والأفراد ذوى النفوذ[3].

ومن خلال الدراسات السابقة نلخص التحول الرقمي في تعريف شامل بأنها: "أهم وسائل الترويج للسياسة الخارجية للدولة، تكمن في قدرتها على تحويل البيانات الكبيرة إلى معلومات ومعرفة يُعاد توجيههما بحكمة من صانع القرار في الأطر الدبلوماسية، سواء داخل الدولة كوزارة الخارجية أم خارجها عبر سفاراتها المنتشرة في العالم، باستخدام الأدوات التقنية الجديدة ومنصات التواصل الاجتماعي للتأثير في الجماهير المحلية والخارجية، وتفسير وجهة نظر

(1) أديسينا، أولوبوكولا، السياسة الخارجية في عصر الدبلوماسية الرقمية العلوم الاجتماعية المقنعة، المجلد 3، 2017، ص11.

(2) نوار جليل هاشم، "الدبلوماسية الرقمية ودورها في العلاقات الدولية نماذج مختارة" - مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية. المركز الديمقراطي العربي، المجلد ٥. العدد ١٨، آذار ٢٠٢٢، ص ١٢٩.

(3) الدبلوماسية الرقمية"، وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية، 21 نيسان 2012.

الدولة حول الأزمات التي تتعرض لها بطريقة القوة الناعمة، وتحتاج إلى فهم أعمق لتاريخ الشعوب – التي تُقدَّم إليهم الرسائل السياسية– وثقافتها وعاداتها وتقاليدها[1] ".

فضلا عن ذلك هناك مزايا اخرى ترتبط بالتحول الرقمي والحاجة اليها في ظل التطور الحاصل في العالم، ومنها السرعة في العمل اذ ساهم. ور وسائل الاتصال في رعة تدفق المعلومات البعثات ومركز وزارة الخارجية، واصبح بأمكان رئيس البعثة تلقي التعليمات بشكل يومي، فضلا عن قلة التكاليف اذ ان التكنلوجيا الحديثة في مجال الاتصالات تتمثل بتكلفتها المنخفضة الى حد كبير، واصبح للدبلوماسية الرقمية ان تستعين عن السفر والتفاوض المباشر بأستخدام وسائل الاتصال الحديثة دون الحاجة للسفر الذي يكون مكلفاً للغاية خاصة في الدول الاقل نمواً، يضاف الى ذلك اتساع تأثير الدبلوماسية من خلال القدرة على ارسال الرسائل الدبلوماسية خلال وقت قصير جداً ويمكن ان تصل لعموم الرأي العام حول اية قضية سواء اكانت عالمية او محلية[2].

ثانياً: اثر التحولات التي احدثتها الثورة المعلوماتية على اعادة تعريف الدبلوماسية

أن التحول الرقمي غالبا ما تشتمل على ثلاثة أبعاد رئيسية على الأقل:

1- بعد الدبلوماسية العامة؛ الذي يشير إلى الطرق التي يتفاعل بها ممثلو الدول مع الجماهير الخارجية لإيصال رسالة أو صورة معينة.

2- بعد إمكان الوصول إلى المعلومات؛ أي الطرق التي تتبعها وزارات الخارجية والمؤسسات الأخرى، في تنظيم موارد المعلومات لدبلوماسييها ومسئوليها.

[1] تقرير الدبلوماسية الرقمية وزارة الخارجية البريطانية على الرابط : https://bit.ly/2R7xrzy

[2] ينظر: محمد صالح محمد، الدبلوماسية في العصر الرقمي، دراسة لتطوير الدبلوماسية في القرن الحادي والعشرين، وزارة شؤون الاعلام العراقي، 2016، ص٢٠٣.

3- بعد تحليل البيانات أى الطرق التي يحصل من خلالها الفاعلون (Actors) على ما يجرى في أرض الواقع بما يحقق المراقبة الدقيقة للتغيرات الداخلية في بلد ما[1].

إلى جانب ذلك، يمكن إضافة بعد رابع؛ ألا وهو تواصل الدبلوماسيين مع بعضهم البعض عبر الأدوات

الرقمية[2]، بيد أن أكثر هذه الأبعاد أهمية، وأكثرهم تعبيرا عن التحول الرقمي – من وجهة نظرنا – هو البعد العام إذ على الرغم من تزايد استخدام الوسائل الرقمية للتواصل فيما بين مسئولى الدول ودبلوماسييها ، فإن من أبرز ما أضفى على التحول الرقمي أهميتها هو إسهامها في تعزيز التواصل بين هؤلاء المسئولين والجماهير على نحولم يكن متاحاً بهذا القدر من قبل، كما يمكن اعتبارها كذلك إحدى أدوات القوة الناعمة؛ كونها باتت واحدة من أهم الاستراتيجيات الجديدة التي تراهن عليها الدول لتحقيق غاياتها فى عصر الرقمنة، عبر ما تساعد عليه – من بين أمور أخرى – من محاولة جذب الآخرين لاستساغة سياساتها على نحو يعزز من نفوذها ، بينما يقلل في الوقت نفسه من فرص مواجهتها، ويُخفف من الضغط الدولي إزاءها[3].

وبناء على ما سبق يمكن تعريف التحول الرقمي إجمالا بأنها شكل من أشكال الدبلوماسية العامة، وإحدى أدوات القوة الناعمة العابرة للحدود الوطنية في نطاقها، وغير التقليدية في أسلوبها واتساع موضوعاتها، إذ يتم فيها توظيف وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات الإعلام الرقمية من قبل الدول الإدارة العمل الدبلوماسي، وتحقيق الأهداف المرجوة منه بما يتضمنه ذلك من التواصل مع الجمهور الأجنبى، وبما يُسهم في إدارة سمعة الدول وصورتها، بشكل يستبق أى تشويش أو يتصدى له[4].

---

(1) كورنيلو بيولا وماركوس هولمز (محرران). الدبلوماسية الرقمية: النظرية والتطبيق. (نيويورك: روتليدج، 2015)، ص208.

(2) ديف لويس وآخرون، "الدبلوماسية الرقمية". بوابة البيت: المجلس الهندي للعلاقات العالمية، 19 ديسمبر 2014. https://www.gatewayhouse.in/digital-diplomacy-2/, (22 October 2023)

(3) علي محمد الحاج حسن، الحرب الناعمة: الأسس النظرية والتطبيقية (العراق: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٨)، ص٧٠ – ٧١.

(4) ضاري عادل الحويل. "الدبلوماسية الرقمية" جريدة القبس ٨ غيراير ٢٠٢٢. https://tinyurl.com/3df3wsbb

المبحث الثاني

تحديات الحوكمة في البيئة الرقمية

على الرغم من التطور التكنلوجي الذي صاحب الدبلوماسية وادى الى الكثير من ادوات العمل الخاصة بها، الا ان الدبلوماسية الالكترونية ان صحت التسمية ايضا واجهت انتقادات، تتعلق بطريقة التعاطي بين الحسابات الشخصية والرسمية على مستوى المسؤولين التنفيذيين والدبلوماسيين والتداخل بين الاراء الشخصية وبين المواقف فضلا عن بروز فاعلين من غير الدول كفاعلين دبلوماسيين وبشكل مكنهم من ان يكونوا جزءاً مؤثراً في العلاقات الدبلوماسية الدولية، وهو ما يعني ان الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في صنع السياسة الخارجية واصبحت هناك جها عدة غيرها كن ان تقوم بالمهام الدبلوماسية[1].

المطلب الأول

التحديات التكنولوجية والتنظيمية في الحوكمة الرقمية

يتوقع أن تستمر الدول في السعي إلى تكوين الشراكات والتحالفات الإستراتيجية، وتحتل هذه الخطوة مكانة بارزة في خطط الدبلوماسية المستقبلية، كما قد تشهد الساحة العالمية عدة تحديات أمنية وإنسانية تتطلب اندماج الدبلوماسية بشكل أوثق في أجندات مختلف الدول حول العالم[2].

من أمثلة التغييرات التي قد تشهدها الدبلوماسية في المستقبل، قد تؤثر التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي على طريقة التفاعل والتواصل بين الدول والشعوب، كما يمكن أن يؤثر العبء المالي المتزايد على الميزانيات الدبلوماسية في اتجاه خفض دور الدبلوماسية في بعض الجوانب الأساسية في موازاة ذلك، قد يشهد العالم في المستقبل زيادة في حدة المنافسة

[1] وليد حسن الحديثي، الدبلوماسية الرقمية ووسائل التواصل الحديثة واهميتها في العمل السياسي والعلاقات الدولية، بحث مقدم الى الندوة الفكرية لمعهد الحوار العربي للتجديد، حزيران ٢٠١٩ /https://arabrenew.org ص3.
[2] بطرس بطرس غالي، المدخل في علم السياسة، ط7، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1998، ص315.

بين الدول وخاصة الدول الصاعدة، وهذا يتطلب الحفاظ على مصالح الدول والتخطيط الجيد للتواصل الدبلوماسي المستمر، وفي النهاية، سيبقى الدبلوماسيون يعملون بكل ما لديهم للحفاظ على السلام، وتعزيز العدالة والتطور الإنساني في العالم، وخاصةً في ظل التحديات المعقدة التي يشهدها المجتمع الدولي[1].

حيث ساهمت الدبلوماسية وتساهم في التغطية على المهام الاستخبارية من خلال الخداع الدبلوماسي، ومثال ذلك ما قامت به الدبلوماسية اليابانية في الحرب العالمية الثانية حين قامت بخداع الجانب الأمريكي بمفاوضات لحل المشاكل العالقة بين البلدين في ذات الوقت الذي كانت اليابان تتحضر لضرب ميناء بيرل هاربر"، ولم تنفع انذارات الاستخبارات الأمريكية التي كانت تشير للخطر، حيث مالت الحكومة للأخذ برأي وزارة الخارجية حول قرب التوصل الى اتفاق مع اليابان، حيث إن العمل المهم للأمن الدبلوماسي يتمثل بالتواجد في سفارات بلاده تحت غطاء دبلوماسي، ويرأسه مدير محطة من رجال الاستخبارات الاكفاء حيث يدير العمل الاستخباري من موقعه داخل سفارة بلده وتحت حمايتها[2].

لذلك فقد نجد صعوبة اتخاذ القرار في بعض الاحيان بسب وجود اطراف كثيرة ومتداخلة في العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية، على صانع القرار ان يراعي السرعة ووسائل الاعلام والاتصال التي يمكنها ان تكون عامل ض غط عليه في بعض الاحيان لاتخاذ قراراً سريعاً بشأن قضية ما، وقد يكون لهذا القرار بهكذا طريقة تداعيات سلبية ونتائج عكسية[3]

الامن الالكتروني وهو يتمثل بالاختراقات الالكترونية للوثائق الدبلوماسية والبرقيات التي تصل الى البعثات او الى مسؤولين في دول اخرى تمتاز بطابعها السري[4].

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج4، بيروت، المؤسسة العربية للدراسا والنشر، (د.ن)، ص141.

[2] جريدة الوسط، كلينتون تفتتح حوار المنامة» وسط ضجة تسريبات ويكيليكس»"، جريدة الوسط ، البحرين العدد : 3007 ، بتاريخ: 2010/11/29.

[3] د. عدنان البكري المصدر السابق، 28.

[4] محمد صالح محمد، المصدر السابق، ص٢٢١

استثمار التكنلوجيا الحديثة من قبل الجماعات الارهابية، لا يخفى ان الجماعات الارهابية استفادت بشكل كبير التقدم التكنلوجي واستخدم وسائل التواصل الاجتماعي وشبكة الانترنت وعدد من التطبيقات الحديثة على الهواتف الذكية في تجنيد عناصرها وتنفيذ مخططاتها الارهابية وقد نبهت الامم المتحدة في اكثر من قرار لها في مجلس الامن بهذا الخصوص ومنها القرار ٢٣٩٥ و ٢٣٩٦ في عام ٢٠١٧ حول الامن والاستقرار ومواجهة التهديدات الارهابية اللذين اشارا الى موضوع استخدام الارهابيين للتكنلوجيا الحديثة، فضلا عن كلمة وزيرة الدفاع الايطالية في مؤتمر حوار المنامة في تشرين الاول ٢٠١٨، والتي اشارت بوضوح فيها الى الفضاء الالكتروني والارهاب ودعت الى تراتيجية مواجهة الكترونية بهذا الخصوص[1].

المطلب الثاني

الأمن السيبراني وتحديات الشفافية والمساءلة

يمثل الأمن السيبراني في البيئة الرقمية أحد أهم التحديات التي تواجه الحكومات في سعيها نحو بناء مؤسسات سياسية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، فمع توسع استخدام المنصات الرقمية في العمل الحكومي، وارتفاع حجم البيانات المتداولة، يصبح خطر الهجمات السيبرانية أكبر من أي وقت مضى، إذ يمكن لأي اختراق ناجح أن يؤدي إلى تعطيل خدمات أساسية، أو تسريب معلومات حساسة تمس الأمن الوطني، أو التلاعب بالبيانات بما يخلق حالة من الاضطراب السياسي أو الاقتصادي، لذلك يشكل الأمن السيبراني حجر الأساس في أي عملية تحول رقمي، ويحتاج إلى استراتيجيات وطنية واضحة، وإلى بنى تحتية محمية، وإلى قدرات عالية في الكشف عن التهديدات والتعامل معها بشكل استباقي[2].

[1] حممود عبد الرمحن كامل مكاوي، معوقات التحول الرقمي في المشروعات الصغرية والمتوسطة في مصر، دراسة استكشافية، المؤتمر السنوي الرابع والعشرون، كلية التجارة جامعة عين الشمس، ٢٠١٩ م، ص14.
[2] حيدر السهلاني، فقه العتبات المقدسة, رسالة ماجستير, كلية الفقة جامعة الكوفة، ٢٠٠٧، ص16-18.

وتزداد خطورة الهجمات السيبرانية عندما تستهدف مؤسسات سياسية حساسة مثل البرلمان، أو الوزارات الأمنية، أو قواعد البيانات الخاصة بالانتخابات، حيث يمكن أن يؤدي أي اختراق إلى فقدان الثقة العامة في نزاهة العملية السياسية، كما أن الهجمات السيبرانية أصبحت أكثر تعقيدًا، إذ لم تعد تقتصر على نشر الفيروسات أو تعطيل المواقع، بل باتت تعتمد على الذكاء الاصطناعي، وعلى الهجمات الموجهة بدقة، وعلى أساليب الهندسة الاجتماعية التي تستغل ضعف العامل البشري، وهذا يجعل الحكومات بحاجة إلى تدريب مستمر للموظفين، وإلى بناء أنظمة متعددة الطبقات تحمي البيانات من الاختراق[1].

كما تشكل مسألة الشفافية والمساءلة تحديًا كبيرًا في سياق الحوكمة الرقمية، إذ إن التحول نحو النظام الرقمي يفترض بطبيعته رفع مستوى الشفافية عبر توفير المعلومات للمواطنين، وتمكينهم من مراقبة أداء المؤسسات الحكومية، ومعرفة كيفية إنفاق المال العام، وتتبع الإجراءات الإدارية، غير أن الكثير من الحكومات تستخدم التحول الرقمي بشكل جزئي وبطريقة انتقائية، بحيث تنشر بعض البيانات وتخفي أخرى، أو تفتح قنوات معلوماتية معينة بينما تبقي أخرى محجوبة، مما يؤدي إلى شفافية غير مكتملة لا تحقق الغرض الحقيقي من الرقمنة[2].

وتُطرح إشكالية أخرى تتعلق بالموازنة بين الشفافية من جهة، وحماية البيانات من جهة أخرى، إذ تحتاج الحكومات إلى إيجاد توازن دقيق بين الكشف عن المعلومات الضرورية للمساءلة، وبين حماية البيانات الحساسة التي يمكن أن يؤدي كشفها إلى تهديد الأمن القومي أو الخصوصية الفردية، هذا التوازن ليس سهلًا، لأن انعدام الشفافية يضعف الثقة العامة، بينما يؤدي فتح البيانات دون ضوابط إلى مخاطر أمنية، ومن هنا تظهر أهمية وجود قوانين لحماية البيانات، وإطار قانوني ينظم من يحق له الاطلاع على البيانات، وما حدود استخدامها[3].

---

(1) الخالدي، خليل عليوي خليل تقييم السياسات العامة في النظم البرلمانية: الأردن والكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تكريت، العراق، 2022، ص52.

(2) المصدر نفسه، ص53-54.

(3) د. محمد بن سيد أحمد، حلم مصر، حكومة بلا أوراق التحول الرقمي"، نقلة نوعية تحرر مصر من البيروق ارطية والفساد الاداري، جمعية إدارة الأعمال العربية، العدد ١٧٠٠، ٢٠٢٠م، ص45.

وتبرز مشكلة أخرى في البيئة الرقمية تتعلق بإمكانية استغلال التكنولوجيا لتقليل المساءلة بدل تعزيزها، إذ يمكن لبعض المؤسسات استخدام الأنظمة الرقمية لتنفيذ قرارات بطريقة غير واضحة، أو الاعتماد على خوارزميات معقدة لا يفهم المواطنون ولا حتى المسؤولون السياسيون آليات عملها، وعندما تُتخذ قرارات حكومية بناءً على خوارزميات غير شفافة، يصبح من الصعب تحديد الجهة المسؤولة عن النتائج، مما يخلق ما يسمى "الظلال الخوارزمية" التي تخفي عملية اتخاذ القرار وتضعف المساءلة[1].

ولا يمكن إغفال مسألة التضليل الرقمي وانتشار المعلومات المضللة، التي أصبحت سلاحًا سياسيًا يُستخدم للتأثير على الرأي العام والتلاعب بالمجتمع، فالبيئة الرقمية السريعة والواسعة تسمح بانتشار الأخبار الزائفة، والحملات الموجهة، والروبوتات الآلية التي تخلق رأيًا عامًا مصطنعًا، مما يهدد العملية الديمقراطية ويؤثر على نزاهة المنظومة السياسية، وهذه الظاهرة تضع الحكومات أمام مسؤولية إيجاد آليات للحد من التضليل، دون أن يؤدي ذلك إلى تقييد الحريات أو فرض رقابة مفرطة قد تُستخدم لأغراض سياسية[2].

ومن جهة أخرى، تحتاج الحكومات إلى تطوير منصات رقمية تضمن الشفافية في العمل السياسي، مثل نشر البيانات المفتوحة، وإتاحة معلومات الموازنة العامة، وتوفير منصات للتواصل المباشر بين المواطنين وصناع القرار، لكن هذه الآليات تتطلب إرادة سياسية حقيقية، وثقافة ديمقراطية، وإطارًا قانونيًا يضمن حق الوصول إلى المعلومات، كما تحتاج إلى كفاءات بشرية متخصصة قادرة على إدارة البيانات وتحليلها، وإلى مؤسسات رقابية مستقلة تضمن عدم إساءة استخدام التكنولوجيا في توجيه الرأي العام أو تعزيز النفوذ السياسي[3].

---

[1] د. آمال علي إبراهيم، دور التحول الرقمي في دعم الإيرادات الضريبية مع إشارة خاصة لاقتصاد المصري مجلة البحوث المالية، العد الأول، المجلد ٢٢، يناير ٢٠٢١م، ص66-67.

[2] د. علي محي الدين القره داغي استثمار الوقف وطرقه القديمة والحديثة دراسة قدمت الى مجمع الفقة الاسلامي في دورته الثالثة عشرة الكويت ٢٠٠٢، ص85.

[3] د. مبروك محمد السيد نصير، نموذج مقترح لتعزيز دور التحول الرقمي في التحاسب الضريبي الإلكتروني، بهدف تعظيم موارد الحصيلة الضريبية بالتطبيق على مصلحة الضرائب المصرية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني التحول الرقمي

وتواجه الحكومات أيضًا تحديًا يتعلق بالحفاظ على استمرارية الخدمات الرقمية في أثناء الأزمات، إذ يمكن للحروب أو الكوارث الطبيعية أو الاضطرابات السياسية أن تؤثر على البنى التحتية الرقمية وتؤدي إلى توقف الخدمات، وهو ما يتطلب استراتيجيات طوارئ وخططًا للنسخ الاحتياطي تضمن استمرار عمل المؤسسات الحكومية، إضافة إلى ذلك، تحتاج الحكومات إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمن السيبراني، لأن الهجمات السيبرانية لا تعترف بالحدود، وغالبًا ما تكون عمليات عابرة للدول تستهدف أنظمة سياسية مختلفة في وقت واحد[1].

وتزداد أهمية الشفافية والمساءلة في العصر الرقمي لأن المواطنين أصبحوا أكثر وعيًا وأكثر قدرة على الوصول إلى المعلومات وتحليلها، كما أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت قناة أساسية للتعبير عن الرأي، الأمر الذي يجعل أي ضعف في الشفافية أو أي خرق أمني يتحول فورًا إلى أزمة سياسية، لذلك تحتاج الحكومات إلى بناء بيئة سياسية رقمية تستند إلى الثقة، وتضمن حماية البيانات، وتقدم معلومات واضحة، وتسمح بالمساءلة، وتعزز المشاركة المجتمعية في عملية اتخاذ القرار[2].

المبحث الثالث

الشرعية السياسية في عصر الرقمنة

تتأثر الشرعية السياسية في العصر الحديث بمجموعة من التحولات العميقة التي فرضها التطور الرقمي وتغير أنماط التواصل بين المواطنين والمؤسسات الحاكمة، فالسياق الرقمي الجديد لم يغيّر فقط طريقة تداول المعلومات وآليات صنع القرار، بل أعاد تشكيل مفهوم السلطة ذاته، وخلق فضاءً عامًا أكثر انفتاحًا وشفافية، مما جعل المواطن أكثر قدرة على المراقبة والمساءلة وإبداء الرأي، وفي ظل هذا الواقع، أصبحت الشرعية السياسية لا تُستمد فقط من القنوات

وأثره على التنمية المستدامة، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، كلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات، ٢٠٢١م، ص121.

[1] د. يحي جعفري، الانعكاسات البيئية للتنمية الاقتصادية في بلدان المغرب العربي حالة الجزائر نموذجا أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠١٠م، ص34.

[2] السلحوت، عبدالله موسى محمد التحول الرقمي بين إمكانيات الذكاء الاصطناعي وتحديات الأمن السيبراني، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2025، ص78.

التقليدية مثل الانتخابات والتمثيل السياسي والقوانين النافذة، بل باتت تعتمد بدرجة كبيرة على قدرة المؤسسات على التفاعل مع العصر الرقمي وتقديم خدمات فعالة ومتاحة، وضمان الشفافية، وتعزيز ثقة المجتمع بالدولة، ومن ثمّ فإن فهم أثر الرقمية على الشرعية السياسية يمثل خطوة أساسية لتحليل مستقبل النظام السياسي في البيئة الرقمية، ولبحث إمكانات تعزيز الشرعية عبر الإصلاح الإداري والتحول الرقمي[1].

المطلب الأول

أثر الرقمية على شرعية المؤسسات السياسية وثقة المواطن

أدى الانتشار الواسع للتكنولوجيا الرقمية إلى إحداث تغيير جذري في العلاقة بين الدولة والمواطن، حيث أصبحت عملية بناء الشرعية السياسية معتمدة بشكل كبير على مدى قدرة المؤسسات على الاندماج في البيئة الرقمية وتقديم خدمات تعكس الكفاءة والشفافية والاستجابة السريعة لمتطلبات المجتمع، فالشرعية التي كانت تُكتسب تقليديًا من خلال المشاركة السياسية والتمثيل الانتخابي والالتزام بالقانون أصبحت اليوم مرتبطة بعوامل إضافية جديدة، أبرزها جودة الخدمات الرقمية، وشفافية المعلومات، وسهولة وصول المواطنين إلى مؤسسات الدولة، وقدرة الحكومة على حماية بياناتهم وتمكينهم من المشاركة في صنع القرار عبر الوسائل التكنولوجية[2].

وفي هذا السياق، أصبحت الرقمية تؤثر بشكل مباشر على ثقة المواطن بالمؤسسات السياسية، إذ بات الأفراد يقيمون أداء الدولة بناءً على التجربة الرقمية اليومية التي يعيشونها، فإذا كانت المنصات الحكومية الرقمية بطيئة، أو غير آمنة، أو غير شفافة، فإن ذلك ينعكس سلبًا على

[1] سامية قايدي، التنمية المستديمة التوفيق بين التنمية والبيئة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ٢٠٠٢م، ص123.

[2] Ohood Youssef Muhammad Mazhar, Managing Digital Transformation in Organizations: A Strategic Perspective, Dar Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution, Jordan, 2024. P14-15.

شعور المواطنين بالكفاءة الحكومية، ويؤدي إلى تراجع الثقة بالدولة وقدرتها على إدارة الشأن العام، أما إذا نجحت المؤسسات في تقديم خدمات متطورة وسريعة وواضحة، فإن ذلك يسهم في تعزيز الشرعية وزيادة الشعور بالرضا العام، وبالتالي فإن أداء الحكومة في المجال الرقمي أصبح أحد المعايير الأساسية التي يقيس بها المواطنون جودة الحكم[1].

كما أن الرقمية أوجدت فضاءً عامًا جديدًا صنعته وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية، حيث أصبح المواطن أكثر اطلاعًا من أي وقت مضى على تفاصيل العمل الحكومي وعلى السياسات العامة، وأصبح يمتلك القدرة على التعبير عن رأيه بشكل مباشر، والمشاركة في النقاشات السياسية، وانتقاد القرارات الحكومية أو دعمها، هذا الانفتاح في تدفق المعلومات جعل الشرعية السياسية معرضة للتغيير السريع، لأنها لم تعد تعتمد على وسائل الإعلام التقليدية فقط، بل أصبحت مرتبطة بتفاعل مستمر ومباشر بين المواطن والدولة عبر المنصات الرقمية، وهذا خلق تحديًا أمام الحكومات التي لم تعد قادرة على التحكم الكامل في الرواية السياسية، وأصبحت مطالبة بزيادة الشفافية لتعزيز الثقة[2].

وتبرز كذلك إشكالية التضليل الرقمي والأخبار الكاذبة التي يمكن أن تؤثر على شرعية المؤسسات السياسية من خلال خلق انطباعات سلبية أو التشكيك في أداء الدولة عبر حملات منظمة أو عبر انتشار معلومات غير دقيقة، وفي هذا الإطار، يصبح على الحكومات أن تطور آليات تواصل فعّالة وسريعة لكشف الحقيقة والرد على الإشاعات، لأن تجاهل هذا النوع من المعلومات قد يؤدي إلى فقدان السيطرة على الرأي العام، ويُسهم في تقويض الشرعية بمرور الوقت، ومن هنا تظهر أهمية أن يكون للدولة حضور رقمي قوي وشفاف[3].

ومن جهة أخرى، أثرت الرقمية على مفهوم العدالة في تقديم الخدمات، إذ أصبح المواطن يقارن بين الخدمات التي يحصل عليها وبين ما تقدمه دول أخرى، وبذلك أصبح مستوى التوقعات

---

[1] عبد المنعم نعيمي، الوقف رؤية استشرافية لعصرنة قطاع الاوقاف، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، 2020، ص57.

[2] Hind Abdel Majeed Hamadi, The response of the Iraqi labor market structure to the digital economy: a future vision, Master's thesis, Al-Mustansiriya University, 2020, pp12-14

[3] العيساوي نجم، حوكمة الذكاء الاصطناعي، عمان، دار اليازوري للطباعة والنشر، 2025، ص91.

أعلى، وإذا لم تحقق الدولة نفس المستوى من الخدمات الرقمية المتقدمة التي يراها المواطن في بلدان أخرى، فقد ينعكس ذلك سلبًا على شعوره بالرضا والشرعية، وهذا يضع أمام الحكومات مسؤولية مواكبة التطورات العالمية، لأن الشرعية اليوم أصبحت ذات طابع مقارن، وليست محلية فقط[1].

وتتمثل إحدى أخطر التأثيرات في أن المواطن أصبح أكثر وعيًا بقدرات الدولة وحدودها من خلال البيانات الرقمية المتاحة، حيث يمكنه الاطلاع على الموازنات العامة، ومشاريع الدولة، ونسب الإنجاز، ومؤشرات الفساد، ومستوى الخدمات، وغير ذلك، هذا الوعي يعزز قدرة المواطن على محاسبة المؤسسات السياسية[2]، لكنه في الوقت ذاته يرفع مستوى التوقعات ويجعل الشرعية السياسية أمرًا متغيرًا ومشروطًا بقوة الأداء وليس فقط بشرعية السلطة التقليدية' كما ساهمت الرقمية في إعادة تشكيل العلاقة بين الحاكم والمحكوم من خلال تسهيل المشاركة السياسية عبر منصات تقديم الشكاوى الإلكترونية، والاستبيانات الإلكترونية، والبوابات الوطنية للمشاركة المجتمعية، مما جعل المواطن يشعر بدور أكبر في صياغة السياسات، وهذا يعزز الشرعية لأن المواطن يرى أن رأيه مسموع، غير أن ضعف التفاعل أو تجاهل هذه المنصات قد يؤدي إلى نتائج عكسية، إذ يشعر المواطن بأن المشاركة الرقمية مجرد واجهة شكلية، مما يضعف الثقة أكثر[3].

---

(1) محمد حمزة يوسف، اثر وسائل الدفع الالكترونية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي تجارب دول مختارة مع الإشارة للعراق، رسالة ماجستير منشورة، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2023، ص147.

(2) Al-Khouri, A.M. An Innovative Approach for e-Government Transfor-mation, International Journal of Managing Value and Supply Chains, Vol. 2, No. 1, 2011, pp. 22-43.

(3) Umniah Bassem Saadi, The Strategic Framework for Digital Transformation in Iraq E-Government as a Model, Journal of International Studies, Issue 99, 2024, p74.

المطلب الثاني

فرص تعزيز الشرعية من خلال التحول الرقمي والإصلاح الإداري

يمثل التحول الرقمي فرصة حقيقية لتعزيز الشرعية السياسية، إذ تمتلك التكنولوجيا القدرة على تحسين الأداء الحكومي، وزيادة فعالية الخدمات العامة، وتوسيع نطاق الشفافية، وتحقيق المشاركة المجتمعية، وكلها عناصر تؤدي إلى رفع مستوى الثقة بين المواطن والدولة، ويُعد الإصلاح الإداري أحد أهم المسارات التي يمكن أن يستند إليها التحول الرقمي لزيادة الشرعية، إذ إن إعادة هيكلة المؤسسات وإزالة البيروقراطية وتبسيط الإجراءات وتحسين جودة الخدمات كلها عوامل تساعد على إظهار قدرة الدولة على التكيف مع العصر الحديث' وتبدأ فرص تعزيز الشرعية من خلال الرقمنة في تبسيط الإجراءات الحكومية، حيث يمكن للدولة أن تستبدل الإجراءات الورقية المعقدة بمنصات رقمية تضمن سهولة الوصول وسرعة الإنجاز، هذا النوع من التحديث يخلق صورة إيجابية لدى المواطنين حول كفاءة الدولة، ويؤدي إلى تعزيز الثقة، لأن المواطن يرى نتائج ملموسة في حياته اليومية من خلال تقليل وقت المعاملات وتحسين مستوى الخدمات[1].

كما يساهم التحول الرقمي في تعزيز الشفافية بشكل كبير من خلال إتاحة البيانات الحكومية ونشر المعلومات المتعلقة بالإنفاق العام والمشاريع الحكومية ونتائج الأداء، هذه الشفافية تساعد في تقليل الفساد، لأن الكشف عن البيانات يتيح للمواطنين ووسائل الإعلام والمجتمع المدني مراقبة أداء الدولة، وكلما قلّ مستوى الفساد وزاد مستوى الشفافية، كلما ارتفعت الشرعية السياسية، لأن المواطنين يشعرون بأن الدولة تعمل بوضوح وتحت رقابة مجتمعية' إلى جانب ذلك، يوفر التحول الرقمي آليات قوية لتعزيز المشاركة السياسية المباشرة، مثل الاستشارات الإلكترونية، والتصويت الإلكتروني، ومنصات الاقتراحات، التي يمكن من خلالها للمواطن أن

(1) Nagham Hussein Nimah, Digital Transformation and Sustainable Management in Iraqi Universities, Al-Reyadah Journal of Finance and Business, Volume Five, Issue 1, 2024, pp78-79

يشارك في صنع القرار بشكل فعال، هذه المشاركة تولّد شعورًا أكبر بالانتماء والثقة بالدولة، لأن المواطن يرى أن صوته يؤثر في السياسات العامة[1].

كما يوفر التحول الرقمي فرصة لتحسين العدالة الاجتماعية، من خلال إتاحة الخدمات لجميع المواطنين بشكل متكافئ، بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو المستوى الاجتماعي، فالخدمات الإلكترونية يمكن الوصول إليها من أي مكان، وهو ما يساعد في تقليل الفجوة بين المدن والريف، ويعزز شعور المواطنين بالإنصاف، وهذا بدوره يُعد عاملًا مهمًا في تعزيز الشرعية السياسية، لأن المواطنين يشعرون بأن الدولة لا تميز بين فئات المجتمع، ويُعد الإصلاح الإداري عنصرًا مكملًا للتحول الرقمي، إذ لا يمكن للتكنولوجيا وحدها أن تحقق شرعية سياسية دون وجود منظومة إدارية قادرة على استيعاب التغيير. فالإصلاح الإداري يشمل تدريب الموظفين، وتغيير الثقافة البيروقراطية، وتحديث التشريعات، وإعادة هيكلة المؤسسات، وعندما يرى المواطن أن الدولة تعمل على تحسين الأداء بشكل شامل، وليس فقط عبر واجهة رقمية، فإن ذلك يعزز ثقته بالدولة وبنظامها السياسي[2].

ومن ناحية أخرى، يمكن للتحول الرقمي أن يُسهم في تحسين آليات الرقابة والمساءلة من خلال بناء منصات إلكترونية تتيح للمواطن تقديم الشكاوى وتتبعها، وتقديم الملاحظات وتقييم الخدمات الحكومية، هذه الآليات تخلق علاقة تفاعلية بين المواطن والدولة، وتُشعر المواطن بأن الحكومة تستجيب لاحتياجاته، مما يعزز الشرعية، كما يمنح التحول الرقمي الحكومات فرصة لتعزيز الأمن السيبراني، مما يرفع مستوى الثقة، لأن الحفاظ على سلامة بيانات المواطنين يُعد عنصرًا

(1) Abreu, M., Grinevich, V., Kitson, M., and Savona, M. (2010). Policies to en-hance the 'hidden innovation' in services: Evidence and lessons from the UK. The Service Industries journal, Vol. 30, No. 1, pp. 99-118.

(2) Al-Adawi, Z., Yousafzai, S. and Pallister, J. Conceptual Model of Citizen Adoption of E-Government, Proceedings of the 2nd International Confer-ence on Innovations in Information Technology (IIT'05), Dubai, 26-28 Sep-tember 2005, pp. 1-10.

أساسيًا في تعزيز الشرعية، فالدول التي تنجح في بناء أنظمة آمنة وموثوقة تُظهر للمواطنين قدرة حقيقية على حماية المعلومات الحساسة، وهو ما يعزز الشعور بالاطمئنان والاستقرار[1].

الاستنتاجات

1. الأمن السيبراني يمثل التحدي الأكثر خطورة على استقرار المؤسسات السياسية، إذ يمكن لأي خرق أو هجوم أن يقوّض الثقة ويؤثر في استمرارية الخدمات الحكومية.
2. التحول الرقمي أصبح عاملًا حاسمًا في إعادة تشكيل المؤسسات السياسية، ولم يعد خيارًا ثانويًا، بل ضرورة تفرضها التطورات التكنولوجية والمتغيرات المجتمعية.
3. التحول الرقمي يعيد تعريف العلاقة بين المواطن والدولة من خلال تعزيز المشاركة الإلكترونية والشفافية، لكنه قد يوسّع أيضًا الفجوة مع الفئات غير المتمكنة رقميًا.
4. الرقمنة وحدها لا تكفي لتعزيز الشرعية السياسية؛ إذ تحتاج المؤسسات إلى دمج التحول الرقمي مع إصلاحات مؤسسية وإدارية تعزز الثقة بين المواطن والحكومة.
5. ضعف البنية التكنولوجية وغياب التشريعات الداعمة يشكّلان العائق الأكبر أمام نجاح الحوكمة الرقمية في المؤسسات السياسية، خصوصًا في الدول النامية.
6. نجاح التحول الرقمي مرتبط بدرجة كبيرة بوعي المجتمع وثقافة الاستخدام، فالمجتمع الرقمي الواعي يعزز الشرعية ويساعد على تطبيق الحوكمة الإلكترونية بشكل فعّال.
7. النظم التقليدية للحوكمة غير قادرة على مواكبة السرعة الرقمية، مما يفرض الحاجة إلى إعادة هيكلة إدارية وبناء نماذج حوكمة أكثر مرونة وتفاعلية.

[1] Al-Khouri, A.M. Succeeding with Transformational Initiatives: Practi-cal Approaches for Managing Change, Management Research and Practice Journal, Vol. 2, No. 1,2010, pp. 108-131.

التوصيات:

1. اعتماد نماذج حوكمة مرنة ومبتكرة قائمة على استخدام البيانات الضخمة والتحليلات الذكية لصنع القرار، مع تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة الرقمية.
2. إنشاء منصات تفاعلية موحدة تتيح للمواطنين المشاركة في صنع القرار، وتقديم الخدمات بسرعة وشفافية، مما يزيد من الثقة والشرعية.
3. تبني استراتيجيات قوية للأمن السيبراني تشمل أنظمة حماية متقدمة، وخطط استجابة للطوارئ، وبرامج رصد مستمر للهجمات الإلكترونية المحتملة.
4. تحديث الأطر القانونية والتشريعية بما يضمن حماية البيانات والخصوصية، ويضبط عملية التحول الرقمي بشكل يحقق التوازن بين الأمن والحرية.
5. تطوير بنية تحتية رقمية متكاملة قادرة على دعم العمل السياسي والإداري، وتحديث الأنظمة التكنولوجية وفق معايير الأمن والسيادة الرقمية.
6. تعزيز برامج التدريب وبناء القدرات للعاملين في المؤسسات السياسية لرفع كفاءتهم الرقمية وتمكينهم من التعامل مع التكنولوجيا الحديثة.
7. تقليص الفجوة الرقمية داخل المجتمع عبر توفير خدمات الإنترنت بأسعار مناسبة، ودعم الفئات التي تفتقر للمهارات الرقمية، لضمان عدالة الوصول إلى المعلومات.

المصادر.

اولاً: المصادر العربية

الكتب

1. بطرس بطرس غالي، المدخل في علم السياسة، ط7، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1998.
2. جريج هايدن، "الدبلوماسية الرقمية"، موسوعة الدبلوماسية، (2018).
3. جريدة الوسط، كلينتون تفتتح حوار المنامة» وسط ضجة تسريبات ويكيليكس»"، جريدة الوسط ، البحرين العدد : 3007 ، بتاريخ: 2010/11/29.
4. حسن الحسن، التفاوض والعلاقات العامة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993.
5. حممود عبد الرمحن كامل مكاوي، معوقات التحول الرقمي في المشروعات الصغرية والمتوسطة في مصر، دراسة استكشافية، المؤتمر السنوي الرابع والعشرون، كلية التجارة جامعة عين الشمس، ٢٠١٩ م.
6. الدبلوماسية الرقمية"، وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية، 21 نيسان 2012.
7. السلحوت، عبدالله موسى محمد التحول الرقمي بين إمكانيات الذكاء الاصطناعي وتحديات الأمن السيبراني، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2025.
8. ضاري عادل الحويل. "الدبلوماسية الرقمية" جريدة القبس ٨ غيراير ٢٠٢٢. https://tinyurl.com/3df3wsbb
9. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج4، بيروت، المؤسسة العربية للدراسا والنشر، (د.ن).
10. عدنان البكري، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986.
11. علي محمد الحاج حسن، الحرب الناعمة: الأسس النظرية والتطبيقية، العراق: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٨.
12. علي محي الدين القره داغي استثمار الوقف وطرقه القديمة والحديثة دراسة قدمت الى مجمع الفقة الاسلامي في دورته الثالثة عشرة الكويت ٢٠٠٢.
13. العيساوي نجم، حوكمة الذكاء الاصطناعي، عمان، دار اليازوري للطباعة والنشر، 2025.
14. مبروك محمد السيد نصير، نموذج مقترح لتعزيز دور التحول الرقمي في التحاسب الضريبي الإلكتروني، بهدف تعظيم موارد الحصيلة الضريبية بالتطبيق على مصلحة الضرائب المصرية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، كلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات، ٢٠٢١م.
15. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، القاهرة، دار النهضة العربية، 1998.
16. محمد بن سيد أحمد، حلم مصر، حكومة بلا أوراق التحول الرقمي"، نقلة نوعية تحرر مصر من البيروق ارطية والفساد الاداري، جمعية إدارة الأعمال العربية، العدد ١٧٠٠، ٢٠٢٠م.

17. محمد صالح محمد، الدبلوماسية في العصر الرقمي، دراسة لتطوير الدبلوماسية في القرن الحادي والعشرين، وزارة شؤون الاعلام العراقي، 2016.

18. ناظم عبد الواحد جاسور، موسوعة علم السياسة، الاردن، دار مجدلاوي، 2004.

19. نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1994.

20. يحي جعفري، الانعكاسات البيئية للتنمية الاقتصادية في بلدان المغرب العربي حالة الجزائر نموذجا أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠١٠م.

21. يوسف الحسن، نحو دبلوماسية عربية معاصرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.

الكتب المعربة

1. أديسينا أولوبوكولا، السياسة الخارجية في عصر الدبلوماسية الرقمية العلوم الاجتماعية المقنعة، المجلد 3، 2017.

2. ألفريدو أ. رودريغيز غوميز، "الدبلوماسية الرقمية، التكيف مع العالم الرقمي أو نموذج جديد للدبلوماسية، 2015

3. بريدجيت فيريكيا، "الدبلوماسية الرقمية وتأثيرها على العلاقات الدولية"، مجموعات الرقمية، (ربيع 2017).

4. بوتر، إيفان، الدبلوماسية السيبرانية: إدارة السياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين. أونتاريو: مطبعة ماكجيل كوين، 2002.

5. جورج بول، الدبلوماسية من أجل عالم مزدحم، براون وشركاه، بوسطن: ليتل، 1976.

6. جيمس ماكامي، سلوك الدبلوماسية الجديدة، نيويورك هاربر ورو، 1964.

7. روتر، الفن الدبلوماسي، سيجويك، لندن، 1965.

8. ريتشارد نوملين، بداية الدبلوماسية، كتاب مترجم، المكتبة الفلسفية، نيويورك، ١٩٥٠.

9. كورنيلو بيولا وماركوس هولمز (محرران). الدبلوماسية الرقمية: النظرية والتطبيق، نيويورك: روتليدج، 2015.

10. كوهين، ريمون، وضع الدراسات الدبلوماسية على الخريطة..دبلوماسي، نشرة برنامج الدراسات. ليستر: مركز الدراسات الدبلوماسية، 1998.

11. مارتن كريفيتس، تيري ،أو كالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008.

12. مانور وايلان وإلعاد سيغف، صورة شخصية لأمريكا: كيف تصور الولايات المتحدة نفسها على حساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي، الدبلوماسية الرقمية: النظرية والتطبيق، نيويورك، نيويورك: روتليدج، 2015.

13. هارولد نيكولسون، الدبلوماسية، مطبعة جامعة أكسفورد، لندن، 1969.

الرسائل والاطاريح

1. حيدر السهلاني، فقه العتبات المقدسة, رسالة ماجستير, كلية الفقة جامعة الكوفة، ٢٠٠٧.
2. الخالدي، خليل عليوي خليل تقييم السياسات العامة في النظم البرلمانية: الأردن والكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تكريت، العراق، 2022.
3. محمد حمزة يوسف، اثر وسائل الدفع الالكترونية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي تجارب دول مختارة مع الإشارة للعراق، رسالة ماجستير منشورة، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2023.
4. سامية قايدي، التنمية المستديمة التوفيق بين التنمية والبيئة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ٢٠٠٢م.

البحوث والدوريات والمجلات

1. آمال علي إبراهيم، دور التحول الرقمي في دعم الإيرادات الضريبية مع إشارة خاصة لالقتصاد المصري مجلة البحوث المالية، العد الأول، المجلد ٢٢، يناير ٢٠٢١م.
2. حيدر بن صادق، "العلاقات الدولية والاتصالات عبر الأقمار الصناعية: نحو فهم جديد للدبلوماسية في عصر المعلومات"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية - الإمارات العربية المتحدة. الجامعة (11)، العدد1، (1995).
3. سيف شاهين، "صديق أم حليف أم منافس؟ دبلوماسية تويتر كأداء "تقني اجتماعي" للهوية الوطنية"، المجلة الدولية للاتصالات 13، 2019.
4. عبد المنعم نعيمي، الوقف رؤية استشرافية لعصرنة قطاع الاوقاف، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، 2020.
5. نوار جليل هاشم، "الدبلوماسية الرقمية ودورها في العلاقات الدولية نماذج مختارة" - مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية. المركز الديمقراطي العربي، المجلد ٥. العدد ١٨، آذار ٢٠٢٢.

المواقع الالكترونية

1. تقرير الدبلوماسية الرقمية وزارة الخارجية البريطانية على الرابط : https://bit.ly/2R7xrzy
2. وليد حسن الحديثي، الدبلوماسية الرقمية ووسائل التواصل الحديثة واهميتها في العمل السياسي والعلاقات الدولية، بحث مقدم الى الندوة الفكرية لمعهد الحوار العربي للتجديد، حزيران ٢٠١٩ /https://arabrenew.org.
3. هانسون، فيرغوس، مخبأة ومباشرة: eDiplomacy@State، السياسة الخارجية.6 سلسلة الأوراق رقم 30، واشنطن العاصمة: معهد بروكينغز، 2012.
4. لويس، ديف. (2014). الدبلوماسية الرقمية تم الاسترجاع من: https://www..4 /gatewayhouse.in/digital-diplomacy-2
5. ديف لويس وآخرون، "الدبلوماسية الرقمية". بوابة البيت: المجلس الهندي للعلاقات العالمية، 19 ديسمبر 2014.https://www.gatewayhouse.in/digital-diplomacy-2/, (22 October 2023)

ثانياً: المصادر الانكليزية

1. Abreu, M., Grinevich, V., Kitson, M., and Savona, M. (2010). Policies to en-hance the 'hidden innovation' in services: Evidence and lessons from the UK. The Service Industries journal, Vol. 30, No. 1.

2. Al-Adawi, Z., Yousafzai, S. and Pallister, J. Conceptual Model of Citizen Adoption of E-Government, Proceedings of the 2nd International Confer-ence on Innovations in Information Technology (IIT'05), Dubai, 26-28 Sep-tember 2005

3. Al-Khouri, A.M. An Innovative Approach for e-Government Transfor-mation, International Journal of Managing Value and Supply Chains, Vol. 2, No. 1, 2011

4. Al-Khouri, A.M. Succeeding with Transformational Initiatives: Practi-cal Approaches for Managing Change, Management Research and Practice Journal, Vol. 2, No. 1,2010,.

5. Hind Abdel Majeed Hamadi, The response of the Iraqi labor market structure to the digital economy: a future vision, Master's thesis, Al-Mustansiriya University, 2020.

6. Nagham Hussein Nimah, Digital Transformation and Sustainable Management in Iraqi Universities, Al-Reyadah Journal of Finance and Business, Volume Five, Issue 1, 2024

7. Ohood Youssef Muhammad Mazhar, Managing Digital Transformation in Organizations: A Strategic Perspective, Dar Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution, Jordan, 2024.

8. Umniah Bassem Saadi, The Strategic Framework for Digital Transformation in Iraq E-Government as a Model, Journal of International Studies, Issue 99, 2024